

Distr.: General
13 December 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

البند ٥٥ (أ) من جدول الأعمال

العولمة والاعتماد المتبادل

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة فانيسا غوميش (البرتغال)

أولا - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٥٥ من جدول الأعمال (انظر A/61/424، الفقرة ٢). واتخذت إجراء بشأن البند الفرعي (أ) في جلساتها ٢٤ و ٣٤ المعقودتين يومي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ويرد عرض لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/60/SR.24 و 34).

ثانيا - النظر في مشروع القرارين A/C.2/61/L.15 و A/C.2/61/L.69

٢ - في الجلسة ٢٤ المعقودة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل جنوب أفريقيا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار معنون "دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل" (A/C.2/61/L.15) فيما يلي نصه:

* سيصدر تقرير اللجنة الثانية بشأن هذا البند في ستة أجزاء تحت الرمز A/61/424 و Add.1-5.



”إن الجمعية العامة،

”وإذ تشير إلى قراراتها ١٦٩/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٢٣١/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٢١٢/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٢٠٩/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٧٤/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٢٥/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٤٠/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٢٠٤/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

”وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٧٠/٥٧ بقاء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

”وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وإلى جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ولا سيما القرارات التي تستند إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ٢٦٥/٦٠ بشأن متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما،

”وإذ تشدد على ضرورة التنفيذ الكامل للشراكة العالمية من أجل التنمية، وتعزيز الزخم الذي ولده مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ من أجل القيام، على جميع المستويات، بتفعيل وتنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها في الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ومن بينها مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما،

”وإذ تسلّم بأن البلدان تتباين كثيرا من حيث قدراتها على الوصول إلى المعارف العلمية والتكنولوجية ونشر واستخدام هذه المعارف التي ينبع معظمها من البلدان المتقدمة النمو ويتمتع معظمها بالحماية بحقوق الملكية الفكرية،

”وإذ تسلم أيضا بأن البلدان النامية لديها قدرات متنوعة لتحويل المعارف العلمية والتكنولوجية إلى بضائع وخدمات وللاستثمار في الموارد البشرية وبناء القدرات على تنظيم المشاريع،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام؛

٢ - تسلم بأن كثيرا من البلدان، وبخاصة أقل البلدان نموا، ظلت مهمشة في الاقتصاد العالمي الآخذ في العولمة، وتسلم أيضا، على غرار ما ورد في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، بأن تقاسم فوائد العولمة يجري على نحو يتسم إلى حد بعيد لعدم التكافؤ، في حين توزع تكاليفها بشكل غير متساو؛

٣ - تؤكد من جديد الحاجة إلى أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي في تشجيع التعاون الدولي من أجل التنمية وفي العمل على اتساق وتنسيق وتنفيذ الأهداف والإجراءات الإنمائية التي يتفق عليها المجتمع الدولي، وتؤكد العزم على تعزيز التنسيق في إطار منظومة الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع جميع المؤسسات المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى من أجل دعم النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

٤ - تشدد على أن تزايد الاعتماد المتبادل للاقتصادات الوطنية في عالم آخذ في العولمة وظهور نظم للعلاقات الاقتصادية الدولية تستند إلى قواعد، يعين أن مجال التحرك المتاح للسياسة الاقتصادية الوطنية، أي نطاق السياسات الداخلية، ولا سيما في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الصناعية، كثيرا ما يتحدد في الوقت الراهن بالقواعد والالتزامات الدولية واعتبارات السوق العالمية، وأنه يعود إلى كل حكومة أمر تقييم المعايير بين منافع قبول القواعد والالتزامات الدولية والقيود المفروضة بسبب فقدان مجال التحرك المتاح للسياسة العامة، وأن من المهم بصفة خاصة بالنسبة للبلدان النامية، مع وضع الغايات والأهداف الإنمائية في الاعتبار، أن تراعي جميع البلدان ضرورة إقامة التوازن الملائم بين مجال التحرك المتاح للسياسات الوطنية والقواعد والالتزامات الدولية؛

٥ - تسلم بأن الفجوة المتنامية في مجال القدرات التكنولوجية والعلمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية هي أحد الشواغل المستمرة لأنها تعرقل قدرة كثير من البلدان النامية على المشاركة مشاركة كاملة في الاقتصاد العالمي؛

٦ - تسلم أيضا بأن العلم والتكنولوجيا يشكلان عنصرا حيويا من أجل تقاسم فوائد العولمة؛

٧ - تسلم كذلك بأن جعل العولة قوة إيجابية لصالح الجميع يمكن أن يتحقق عن طريق المشاركة والتعاون وإقامة الشراكات بين الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، وبأن تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وتشجيع تساقق السياسات بشأن قضايا التنمية العالمية أمور لا غنى عنها لبلوغ هذه الغاية؛

٨ - تشدد على أن "الفجوة التكنولوجية على الصعيد الدولي" هي أحد الأسباب الرئيسية للفجوة الاجتماعية - الاقتصادية الآخذة في الاتساع سريعا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وبين الأمم الغنية والأمم الفقيرة، وتشكل تحديا كبيرا أمام البلدان النامية في جهودها الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية؛

٩ - تحث المجتمع الدولي على العمل معا لكفالة إدراج الأبعاد الإنمائية في النظم العالمية لحقوق الملكية الفكرية، بما يضمن انتشارا كافيا للمعارف العلمية والتقنية وتجنب التكاليف الباهظة الارتفاع للتكنولوجيا المسجلة؛

١٠ - تشدد على الحاجة إلى تشجيع وتيسير الوصول إلى تطوير ونقل ونشر التكنولوجيات إلى البلدان النامية، وتشدد أيضا على الحاجة إلى تعزيز البعد الإنمائي في النظام الدولي لحقوق الملكية الفكرية، مع مراعاة المستويات المختلفة للتنمية في البلدان النامية بهدف ضمان الحصول بتكلفة ميسورة على المنتجات الأساسية الضرورية، بما في ذلك الأدوية والأدوات والبرامجيات التعليمية، ونقل التكنولوجيا والنهوض بالبحوث وحفز الابتكار والطاقت الإبداعية؛

١١ - تدعو إلى تقديم المساعدة التقنية والمالية إلى البلدان النامية في جهودها المبذولة لبناء القدرة البشرية والمؤسسية اللازمة لاتباع سياسات تقوي نظمها الابتكارية الوطنية، آخذة في الاعتبار الاحتياجات التي تنفرد بها وأولوياتها، ومراحل تنميتها، والتي تشجع الاستثمارات في مجال تعلم العلم والتكنولوجيا ليس من أجل توليد تكنولوجيات جديدة فحسب ولكن أيضا من أجل اكتساب القدرات في تطويع ما يجري تطويره من العلم والتكنولوجيا في أماكن أخرى بما يتواءم مع الظروف المحلية؛

١٢ - تسلم بأن للعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، أهمية حيوية بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية، وبأن الدعم الدولي يمكن أن يساعد البلدان النامية على الاستفادة من أوجه التقدم التكنولوجي وأن يعزز قدراتها الإنتاجية، وتؤكد من جديد، في هذا الصدد، الالتزام بتعزيز وتيسير إمكانية حصول البلدان النامية على التكنولوجيات بما فيها التكنولوجيات السليمة

بيئيا والدراية المتعلقة بها، وتطوير البلدان النامية لتلك التكنولوجيات ونقلها إليها ونشرها فيها، حسب الاقتضاء؛

”١٣ - تدعو إلى إنشاء قاعدة بيانات دولية بشأن المعارف ومعلومات الأبحاث الناشئة من مشاريع البحث والتطوير الممولة من الأموال العامة بغية مساعدة البلدان النامية على الحصول على التكنولوجيات والدراية الفنية اللازمة لإنشاء مؤسسات قائمة على التكنولوجيا والارتقاء بمستوى الصناعات القائمة؛

”١٤ - تدعو أيضا إلى وضع مشاريع مشتركة للبحث والتطوير على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والأقليمي وذلك بتعبئة الموارد العلمية وموارد البحث والتطوير القائمة، وحيثما أمكن ذلك، إنشاء مختبرات حاسوبية ودعمها عن طريق الربط الشبكي بمرافق علمية متطورة ومعدات للبحوث؛

”١٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين تقريرا عن العولمة والاعتماد المتبادل، يتناول موضوع ”مجال التحرك المتاح للسياسات في سياق العولمة والاعتماد المتبادل“ في إطار البند المعنون ”العولمة والاعتماد المتبادل“.

٣ - وكان معروضا على اللجنة في جلستها ٣٤، المعقودة في ٨ كانون الأول/ديسمبر، مشروع قرار معنون ”دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل“ (A/C.2/61/L.69) قدمه نائب رئيس اللجنة، السيد أبو بكر صادق بري (السنغال)، بناء على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/61/L.15.

٤ - وفي الجلسة نفسها، أبلغت اللجنة بأنه لا تترتب على مشروع القرار A/C.2/61/L.69 أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، صوّب السيد أبو بكر صادق بري (السنغال) شفويا على مشروع القرار.

٦ - وفي الجلسة ٣٤ أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/61/L.69 بصيغته المصوّبة شفويا (انظر الفقرة ٩).

٧ - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ببيانات ممثلو فنلندا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء الاتحاد الأوروبي: ألبانيا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ورومانيا، وصربيا، وكرواتيا وكذلك

أوكرانيا ومولدوفا) والولايات المتحدة، وكندا (باسم أستراليا ونيوزيلندا) وجنوب أفريقيا
(باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين) (انظر A/C.2/61/SR.34).

٨ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/60/L.69، قام مقدمو مشروع القرار
A/C.2/60/L.15 بسحبه.

ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

٩ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة بأن تعتمد مشروع القرار التالي:

دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٦٩/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٢٣١/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٢١٢/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٢٠٩/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٧٤/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٢٥/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٤٠/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٢٠٤/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تشير أيضاً إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(١) وإلى جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ولا سيما القرارات التي تستند إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٧٠/٥٧ بء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تشدد على ضرورة التنفيذ الكامل للشراكة العالمية من أجل التنمية، وتعزيز الزخم الذي ولده مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ من أجل تفعيل وتنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها في الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ومن بينها مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما،

(١) انظر القرار ١/٦٠.

وإذ تؤكد من جديد العزم المعرب عنه في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(٢) لكفالة أن تصبح العولمة قوة إيجابية لجميع شعوب العالم،

وإذ تقر أيضا بأن جميع حقوق الإنسان هي حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتآزرة ومتراصة،

وإذ تلاحظ أنه يجب إيلاء اهتمام خاص، في سياق العولمة، لهدف حماية وتشجيع وتعزيز حقوق ورفاه النساء والفتيات، حسبما ورد في إعلان ومنهاج عمل بيجين^(٣)،

وإذ تؤكد من جديد على الالتزام بالقضاء على الفقر والجوع وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة والرخاء الشامل للجميع وتشجيع تطوير القطاعات المنتجة في البلدان النامية لتمكينها من المشاركة بمزيد من الفعالية في عملية العولمة والاستفادة منها،

وإذ تؤكد من جديد أيضا دعمها القوي للعولمة العادلة وعزمها على إنجاز أهداف العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم للجميع، وإذ تشير في هذا الصدد، إلى الإعلان الوزاري الذي اعتمده في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦ الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقود بشأن موضوع "تهيئة بيئة مؤاتية على الصعيدين الوطني والدولي لإيجاد عمالة كاملة ومنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع، وتأثير تلك البيئة على التنمية المستدامة"^(٤)،

وإذ تؤكد من جديد كذلك التزامها بتوسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال صنع القرارات الاقتصادية الدولية ووضع المعايير، على الصعيد الدولي، وإذ تشدد، لهذه الغاية، على أهمية الجهود المتواصلة المبذولة لإصلاح الهيكل المالي الدولي، وإذ تقر بالحاجة إلى مواصلة النقاش بشأن مسألة قدرة البلدان النامية على التصويت في مؤسسات بريتون وودز، التي تظل من المسائل المثيرة للقلق،

وإذ تؤكد من جديد التزامها بحسن الإدارة والإنصاف والشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية، والتزامها بالنظم التجارية والمالية المتعددة الأطراف والمفتوحة والعادلة والقائمة على القواعد والقابلة للتنبؤ وغير التمييزية،

(٢) انظر القرار ٢/٥٥.

(٣) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٤) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والستون، الملحق رقم ٣ (A/60/3) الفصل الثالث، الفقرة ٥٠.

وإذ تسلّم بأن البلدان تتباين كثيرا من حيث قدراتها على الوصول إلى المعارف العلمية والتكنولوجية ونشر واستخدام هذه المعارف التي ينبع معظمها من البلدان المتقدمة النمو،

وإذ تسلّم أيضا بأن البلدان النامية لديها قدرات متنوعة على تحويل المعارف العلمية والتكنولوجية إلى بضائع وخدمات وعلى الاستثمار في الموارد البشرية وبناء القدرات على تنظيم المشاريع،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام^(٥)؛

٢ - تسلّم بأن بعض البلدان قد نجح في التكيف مع التغيرات واستفاد من العولمة غير أن كثيرا من البلدان الأخرى، وبخاصة أقل البلدان نموا، ظلت مهمشة في الاقتصاد العالمي الآخذ في العولمة، وتسلم أيضا، على غرار ما ورد في إعلان الألفية^(٦)، بأن تقاسم فوائد العولمة يجري على نحو يتسم إلى حد بعيد بعدم التكافؤ، في حين توزع تكاليفها بشكل غير متساو؛

٣ - تؤكد من جديد الحاجة إلى أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي في تشجيع التعاون الدولي من أجل التنمية وفي العمل على اتساق وتنسيق وتنفيذ الأهداف والإجراءات الإنمائية التي يتفق عليها المجتمع الدولي، وتعقد العزم على تعزيز التنسيق في إطار منظومة الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع جميع المؤسسات المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى من أجل دعم النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

٤ - تؤكد على أنه ينبغي، عند تناول الروابط بين العولمة والتنمية المستدامة، التركيز بشكل خاص على تحديد وتنفيذ السياسات والممارسات المتعاضدة والتي تشجع النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، مما يقتضي بذل جهود على الصعيدين الدولي والوطني؛

٥ - تؤكد من جديد أن الإدارة الجيدة ضرورية للتنمية المستدامة، وأن السياسات الاقتصادية السليمة والمؤسسات الديمقراطية القوية التي تلي احتياجات الناس، والهياكل الأساسية المحسنة، تشكل الأساس للنمو الاقتصادي المستدام والقضاء على الفقر وإيجاد فرص للعمل؛ وأن الحرية والسلام والأمن والاستقرار الداخلي واحترام حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين، والسياسات الموجهة نحو السوق، والالتزام العام بالمجتمعات العادلة والديمقراطية هي أيضا أمور أساسية ومتداخلة؛

(٥) A/61/286.

٦ - تؤكد من جديد أيضا على أن الإدارة الجيدة على الصعيد الدولي ضرورة لبلوغ التنمية المستدامة، وأنه، بغية تهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية دينامية، فإن من المهم تعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية عن طريق معالجة الأنماط الدولية للتمويل والتجارة والتكنولوجيا والاستثمار، التي تؤثر على احتمالات التنمية في البلدان النامية، وأنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ، لهذه الغاية، جميع التدابير اللازمة والملائمة، بما فيها كفالة الدعم اللازم للإصلاح الهيكلي وإصلاح الاقتصاد الكلي، وإيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية وزيادة دخول البلدان النامية إلى الأسواق؛

٧ - تشدد على أن تزايد الاعتماد المتبادل للاقتصادات الوطنية في عالم آخذ في العولمة وظهور نظم للعلاقات الاقتصادية الدولية تستند إلى قواعد، يعينان أن مجال التحرك المتاح للسياسة الاقتصادية الوطنية، أي نطاق السياسات الداخلية، ولا سيما في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الصناعية، كثيرا ما يتحدد في الوقت الراهن بالقواعد والالتزامات الدولية واعتبارات السوق العالمية، وأنه يعود إلى كل حكومة أمر تقييم المعايير بين منافع قبول القواعد والالتزامات الدولية والقيود المفروضة بسبب فقدان مجال التحرك المتاح للسياسة العامة، وأن من المهم بصفة خاصة بالنسبة للبلدان النامية، مع وضع الغايات والأهداف الإنمائية في الاعتبار، أن تراعي جميع البلدان ضرورة إقامة التوازن الملائم بين مجال التحرك المتاح للسياسات الوطنية والقواعد والالتزامات الدولية؛

٨ - تؤكد من جديد على أن كل بلد مسؤول مسؤولية رئيسية عن تنميته الخاصة به، وأنه لا مغالاة في التشديد على دور السياسات الوطنية واستراتيجيات التنمية في تحقيق التنمية المستدامة، وأنه ينبغي تكملة الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة بهدف زيادة فرص التنمية المتاحة للبلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية، وكفالة احترام الملكية والاستراتيجيات والسيادة الوطنية؛

٩ - تشدد على الأهمية الخاصة لتهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية من خلال الجهود التعاونية القوية من جانب جميع البلدان والمؤسسات لتشجيع التنمية الاقتصادية العادلة في اقتصاد عالمي يعود بالنفع على الجميع؛

١٠ - تدعو البلدان المتقدمة النمو، ولا سيما الاقتصادات الصناعية الرئيسية، إلى مراعاة تأثير سياساتها للاقتصاد الكلي على النمو والتنمية على الصعيد الدولي؛

١١ - تقر، في الوقت نفسه، بأن الاقتصادات المحلية متشابكة في الوقت الراهن مع النظام الاقتصادي العالمي وأنه يمكن، ضمن جملة أمور، للاستخدام الفعلي لغرض التجارة والاستثمار أن يساعد البلدان على مكافحة الفقر؛

١٢ - تشدد على أنه في ظل اقتصاد عالمي يزداد ترابطا وعولمة، فإن اتباع نهج شامل لإزاء التحديات الدولية والوطنية والمتداخلة والمنهجية بشأن تمويل التنمية، أي التنمية المستدامة المراعية لنوع الجنس والمرتكزة على الناس، هو أمر ضروري وأنه يتعين أن يؤدي هذا النهج إلى إتاحة الفرص للجميع ويساعد في كفالة إيجاد الموارد واستخدامها استخداما فعالا، وإنشاء مؤسسات قوية وقابلة للمساءلة، على جميع المستويات؛

١٣ - تسلّم بأن الفجوة في مجال القدرات التكنولوجية والعلمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وخاصة البلدان الأقل نمواً، هي أحد الشواغل المستمرة لأنها تعرقل قدرة كثير من البلدان النامية على المشاركة مشاركة كاملة في الاقتصاد العالمي؛

١٤ - تسلّم أيضا بأن العلم والتكنولوجيا يشكّان عنصرا حيويًا من أجل تقاسم فوائد العولمة، وتشدد على أن الفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تشكل تحديا كبيرا للبلدان النامية فيما تبذله من جهود لتحقيق الأهداف الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٥ - تسلّم كذلك بأن جعل العولمة قوة إيجابية لصالح الجميع يمكن أن يتحقق عن طريق المشاركة والتعاون وإقامة الشراكات بين الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، وبأن تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وتشجيع تساقط السياسات بشأن قضايا التنمية العالمية أمور لا غنى عنها لبلوغ هذه الغاية؛

١٦ - تحث المجتمع الدولي على مواصلة العمل على انتشار المعارف العلمية والتقنية انتشارا كافيا، ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وتيسير حصولها عليها واقتنائها لها؛

١٧ - تشدد على الحاجة إلى تشجيع وتيسير إمكانيات تطوير التكنولوجيا ونقلها ونشرها في البلدان النامية عن طريق وضع سياسات وتدابير مفصلة لتهيئة بيئة مواتية لتيسير اقتناء التكنولوجيا وتطويرها ولتعزيز القدرة على الابتكار، بناء على الولايات التي يتضمنها إعلان الدوحة الوزاري^(٦)؛

١٨ - تدعو إلى تقديم المساعدة التقنية والمالية إلى البلدان النامية فيما تبذله من جهود لبناء القدرة البشرية والمؤسسية اللازمة لاتباع سياسات تقوي نظمها الابتكارية الوطنية، والتي تشجع الاستثمارات في مجال تعلم العلم والتكنولوجيا ليس من أجل توليد تكنولوجيات جديدة فحسب ولكن أيضا من أجل اكتساب القدرات على تطوير ما يجري تطويره من العلم والتكنولوجيا في أماكن أخرى بما يتواءم مع الظروف المحلية؛

(٦) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

١٩ - تسلم بأن للعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، أهمية حيوية بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية، وبأن الدعم الدولي يمكن أن يساعد البلدان النامية على الاستفادة من أوجه التقدم التكنولوجي وأن يعزز قدراتها الإنتاجية، وتؤكد من جديد، في هذا الصدد، الالتزام بتعزيز وتيسير إمكانية حصول البلدان النامية على التكنولوجيات بما فيها التكنولوجيات السليمة بيئياً والدراية المتعلقة بها، وتطوير البلدان النامية لتلك التكنولوجيات ونقلها إليها ونشرها فيها، حسب الاقتضاء؛

٢٠ - ترحب بالآليات والمبادرات القائمة، التي تساعد البلدان النامية على الحصول على التكنولوجيات، وتشجع تقوية وتعزيز الآليات القائمة والنظر في بعض المبادرات، بما فيها إنشاء قواعد بيانات دولية بشأن المعرفة والمعلومات المتعلقة بالبحوث، بغية مساعدة البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيات والدراية الفنية اللازمة لإنشاء مؤسسات قائمة على التكنولوجيا، والارتقاء بمستوى الصناعات القائمة وتشجع أيضاً تعزيز المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية من أجل تعزيز الفرص في مجال التكنولوجيا الرقمية لجميع الناس، وإعمال إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحصول على التكنولوجيا والدراية الفنية؛

٢١ - تشجع الترتيبات القائمة والمضي في تعزيز مشاريع مشتركة للبحث والتطوير على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي، وحيثما أمكن، عن طريق تعبئة الموارد العلمية والبحثية والإنمائية القائمة وعن طريق الربط الشبكي. بمرافق علمية متطورة ومعدات بحثية؛

٢٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين تقريراً عن العولمة والاعتماد المتبادل بشأن موضوع "ما يمكن للالتزامات والسياسات والعمليات الدولية أن تحدثه، ضمن جملة أمور، من أثر على نطاق استراتيجيات التنمية الوطنية وتنفيذها" في إطار بند جدول الأعمال المعنون "العولمة والاعتماد المتبادل".